

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

عليه وسلم نرى الاستثناء جائزا في كل شيء إلا في الطلاق والعتاق قال قتادة قد شاء
الطلاق حين أذن فيه أن يطلق ولو سلمنا أنها لم تعلم المشيئة لكن قد علقه على شرط
يستحيل علمه فيكون كتعليقه على المستحيلات تلغو ويقع الطلاق في الحال ولأنه إن شاء حكم في
محل فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح ولأنه يقصد بـ إن شاء إـ تأكيد الوقوع و لا يقع
عليه طهار وحرام ونذر ويمين بإـ تعالى أو صفة من صفاته فلو قال أنت علي كظهر أمي ونحوه
إن فعلت كذا إن شاء إـ لم يحنث بفعله لأنه متى قال لأفعلن إن شاء إـ فقد علمنا أنه متى
شاء إـ فعل ومتى لم يفعل لم يشأ إـ وأنت علي حرام وواـ لا واكلتك إن شاء إـ عاد
الاستثناء إليها أي الحرام واليمين فكأنه قال أنت علي حرام إن شاء إـ فلا يحنث بمؤاكلتها
لحديث ابن عمر مرفوعا قال من حلف على يمين فقال إن شاء إـ فلا حنث عليه رواه أحمد وغيره
والاستثناء يصح في كل يمين تدخلها الكفارة سواء كانت اليمين بإـ أو بالظهار أو بالنذر
ولا ريب أن الحرام طهار ومحل عود الاستثناء إليهما ما لم يرد أحدهما فإن أراد أحدهما عاد
إليه فلو أراد عود الاستثناء إلى اليمين فواكلها صار مظاهرا عليه كفارة الطهار ولو أراد
عود الاستثناء إلى الحرام حنث بمؤاكلتها وعليه كفارة اليمين و إن قال لها إن قمت فأنت
طالق إن شاء إـ أو قال لها إن لم تقومي فأنت طالق إن شاء إـ أو قال لأمته مثلا إن قمت أو
لم تقومي فأنت حرة إن شاء إـ أو قال لزوجته أنت طالق إن قمت إن شاء إـ أو أنت طالق إن
لم تقومي إن شاء إـ أو أنت طالق لا قمت إن شاء إـ أو قال لأمته أنت حرة إن قمت إن شاء
إـ أو أنت حرة إن لم تقومي إن شاء إـ أو أنت حرة لتقومين إن شاء إـ أو أنت حرة لا قمت
إن شاء إـ فإن نوى